علم السياسة:

تمهيد :إن السياسة بمفهومها العامي أو بمفهومها العلمي، هي اليوم موضوع يشغل بال كل الأفراد في كل المجتمعات لدرجة جعلت العديد من المفكرين يصفون عالم اليوم بأنه عالم سياسي، يستقطب خلاله مختلف المشكلات المحلية والإقليمية والعالمية اهتمام رجل الشارع فضلا عن اهتمام غير المتخصصين، قبل أن تستقطب وبإسهاب أولئك الذين تعتبر السياسة صناعتهم.

1–ماهية السياسة:

يرى عدد من العلماء أن كلمة سياسة أو سياسي هي مشتقة من الكلمة اليونانية Politikos والتي تعني المواطنين، لذلك فالسياسة تختص بالحكومة المدنية، لكنها تستخدم للدلالة على "**شكل الدولة أو دستورها**"؟ وعلى أي " **نظام وتنظيم مشابه**"، وتشير إلى " **تنظيم أو فعل الأفراد والأحزاب** "، كما قد تشير أيضا كلمة سياسة إلى " **مختلف الاهتمامات التي تسعى إلى السيطرة على الدولة وإدارة شؤنها** "

يخص أصحاب هذا الرأي أن السياسة تهتم " **بأنماط السلوك التنظيمي المتعلق بالحكم** "، ومن العلماء من يرى أن السياسة هي "**تثبيت قيم عن طريق السلطة** " ومنهم من يعرف السياسة باعتبارها تهدف إلى "إحداث تغيير مقصود للبنيات حتى تستجيب لأهداف معينة" ومنهم من يرى أن السياسة ما هي إلا **السلطة المنظمة**، أو **مؤسسات القيادة والإكراه في كل المجتمع**.

ومن العلماء من يرى أن علم السياسة ليس مجرد مجال للدراسة، وإنما هو يتعدى ذلك إلى اعتباره "**مجموعة منظمة من مختلف وجوه النشاطات الإنسانية في مجتمع أو في عدة مجتمعات**"، لهذه الاعتبارات جميعا فإن علم السياسة علم راسخ الأسس، لا مجرد حقل مشترك للتعاون بين علوم متعددة.

2 –وضعية السياسة كعلم:

تتحدد وضعية السياسة كعلم من خلال عدة أمور نذكر منها وضعيته ككيان ضمن كيانات العلوم الاجتماعية، علاوة على الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، فضلا عن المناهج التي يستخدمها لتحقيق تلك الأهداف.

ويرى كثير من الباحثين أن علم السياسة يكتسب طابعه كعلم اجتماعي من خلال سعيه إلى اكتشاف القوانين مثله مثل سائر العلوم الاجتماعية الأخرى، ولو أن هناك من علماء السياسة من يرى فيه علما معياريا إلى جانب كونه علما يسعى إلى كتشاف القوانين، كما أنه من البديهيات التي يؤمن بها علماء السياسة المعاصرين، ضرورة أن يكون هناك تعاونا وثيقا بين علم السياسة ومختلف العلوم الاجتماعية الأخرى، وذلك من منطلق أن علم السياسة عندما يتناول بالدراسة بلدا من فإن همه الأول سيكون منصبا على تحديد مختلف السمات والخصائص التي تميز ذلك البلد وذلك من وجهة نظر اجتماعية وجغرافية واقتصادية...إلخ ، غير أن عالم السياسة ما يلبث أن ينطلق نحو غايته وفي ذهنه أن كل أمة من الأمم هي حالة فريدة في ذاتها تماما، كالشخصية الفردية، حيث لا يمكن وصفها إلا بناء على تعميمات حول سلوكاتها.

3- موضوعات الدراسة في علم السياسة:

أجمع الكثير من علماء السياسة على أن أهم موضوعات الدراسة في علم السياسة تكاد تنحصر في خمس موضوعات هي:

أ-الدولة وأشكال الحكومات: على الرغم من اتفاق علماء السياسة على أن الدولة تشكل الموضوع الأساسي للدراسة في علم السياسة إلا أن هناك جدا كبيرا حول مفهومها ومكانتها ونشأتها، **والدولة قد تكون كيانا قانونيا تترابط بداخله أقسام المجتمع المتعددة ترابطا سياسيا** وقد تكون الدولة **محتوى للقوة العليا أو السلطة المطلقة للحكومة أو الملك أو الحاكم** أو هي عند البعض الآخر **تنظيما يمكن المجتمع من تحقيق أهدافه.**

ولكن ذلك الجدل يمكن حسمه من خلال ما ذهب إليه **هارولد لاسكي** من إعتبار الدولة **هيئة ذات سيادة** لا يمكن فهمها إلا في ضوء التراكمات التاريخية، وأيضا ما انتهى إليه **لازويل** حيث اعتبر الدولة **جماعة إقليمية ذات السيادة،** ومن هذا المنطلق فإن الدولة ككيان سياسي تتميز بأربع أركان أساسية هي الشعب والحكومة والإقليم والاستقلال أو السيادة.

أما عن الحكومة وأشكالها فالحكومة باعتبارها الأداة السياسية العليا في الدولة، بمعنى أنها حكومة قانونية في ظل سيادة القانون وحكومة استبدادية في غيابه، وحكومة ملكية مع الملك وحكومة جمهورية إذا كان النظام الحكم جمهوري، وحكومة ديمقراطية إذا كانت تستمد وجودها من الشعب، وقد يكون الحكم في يد قلة من الناس فتكون الحكومة أرستقراطية.

ب-السيادة والقانون: يرى علماء السياسة أن السيادة هي الخاصية الرئيسية المميزة للدولة وهي على هذا الأساس مفهوما قانونيا يشير إلى القوة العليا النهائية فيها، هذا وللسيادة خصائص ومقومات من أهمها أنها مطلقة ودائمة وعامة وغير قابلة للتجزئة.

أما عن القانون فهناك القانون الداخلي والقانون الخارجي، فالقانون الداخلي يقصد به القانون الدستوري الذي يحد نظام المجتمع وجزاؤه مستمد من الدولة، أما المقصود بالقانون الخارجي هو القانون الدولي والذي يتضمن القواعد المحددة لعلاقة الدول بغيرها، وهذا القانون لا يحد من سيادة الدولة ويستمد جزاؤه من الشرعية الدولية.

ج-الديمقراطية: إن الديمقراطية كمفهوم جذاب وفضفاض شغلت أذهان العديد من المفكرين منذ القدم، كما أنها شغلت أيضا بال الكثير من الشعوب والأمم، وعلى كل فإن الديمقراطية قد تجاوزت مفهوم " **حكم الشعب**" أو باعتبارها مصطلح " **يشير إلى أنظمة مختلفة الحكم** " إلى اعتبارها " **أسلوب حياة أو طريقة تمكن أفراد المجتمع من المشاركة بحرية في صنع حاضره ومستقبله** "، ووضع الحاضر والمستقبل هنا يعني تمكين أفراد الشعب من أن يتخذوا قراراتهم فيما يتعلق بكل ما يؤثر على مختلف مجالات حياتهم الحالية والمستقبلية.

وقد يذهب البعض إلى اعتبار الديمقراطية مجرد " **الترتيبات النظامية التي تؤكد حرية مشاركة الأفراد في عملية مراقبة وضبط القوة السياسية العليا أي الحكومة**".

د–الإيديولوجية السياسية: يشير مصطلح الإيديولوجية إلى نسق من المعتقدات والمفاهيم والأفكار الواقعية والمعيارية، ويهدف ذلك المصطلح بشكل عام إلى تفسير الظواهر الاجتماعية المركبة من خلال منظور يوجه ويبسط الاختيارات السياسية والاجتماعية للأفراد والجماعات، ويميل البعض إلى اعتبار الإيديولوجية محصلة عدة عناصر مجتمعه، منها المعتقدات التي توجد لدى الأفراد، أو ضمن نسق القيم والتي تعتبر محصلة للأهداف والمعايير، ومنها تصورات الإنسان عن العالم المحيط به ونظرته المنظورة لما يحيط به، ومنها مجموعة الخيرات والأفكار والآراء التي يرتكز عليها ذلك الإنسان في فهم وتفسير وتقييم كل ما يحيط من ظواهر.

و–البيروقراطية: لعل موضوع البيروقراطية من أكثر الموضوعات إثارة للجدل ليس فقط بين علماء السياسة وحدها، وإنما يشاركهم في ذلك علماء الاجتماع والإدارة وغيرهم، حتى من غير المتخصصين وذوي المصالح الذين يصبون كل غضبهم عادة على البيروقراطية، ويحملونها وزر التلكؤ في قضاء تلك المصالح أو الحاجات.

4– النظام السياسي والدولة:

تتصدر الدولة موضوعات علم السياسة ولأنها أكثر الكيانات الاجتماعية بروزا و ظهورا في المجتمع، نضرا لما تمتلكه من شرعية تمكنها من السيطرة وإخضاع كل ما يقطن في نطاق حدودها، بل أن الكثيرين من علماء السياسة يجعلون الدولة هي المدخل الرئيسي لجميع علوم السياسة، وقد اكتسبت الدولة أهميتها كنظام اجتماعي على مر العصور، حيث واكب تطورها تطور المجتمع البشري، فكل مواطن ملتزم بأن يطيع أوامرها، ومادامت الدولة هي المحتكر لممارسة السلطة والقوة في المجتمع على حد قول **ماكس فيبر**، لما تمتلكه من شرعية، وعلى مواطنيها طاعتها والخضوع لها، لأنها تضمن لهم الأمان والطمأنينة في حياتهم.

أ.تعريف الدولة: إن تعريف الدولة من الموضوعات التي أثارت كثيرا من الجدل بين فقهاء القانون وعلماء السياسة، فمنهم من أظهروها على جميع النظم الاجتماعية، ومنهم من سوى بينها وبين أي نظام اجتماعي، ويمثل الاتجاه الأول علماء السياسة أما الاتجاه يمثله علماء الاجتماع.

يرى الفرنسي **بوردو** Burdeau أن الدولة هي عبارة عن **شكل من أشكال السلطة السياسية**، كم يعرفها الإنجليزي سلموند sulmond أنها " **مجموعة من الأفراد مستقرة على إقليم محدد لإقامة السلم والعدل عن طريقة القوة**"، أما الهلندي هولاند Holland فيذهب في تعريفه للدولة على أنها **مجموعة من الأفراد يقطنون إقليما معينا ويخضعون لسلطان الأغلبية أو لسلطات طائفه منهم** ويذهب الألماني **لاباند** Laband إلى اعتبار الدولة **أنها جماعة تملك ممارسة حقوق السيادة في مواجهة الأفراد الأعضاء فيها**، وبالرغم من اختلاف وتباين تعريف الدولة عند كل هؤلاء إلا أنهم يتفقون على العناصر الرئيسية الهامة لقيام الدولة وهي الجماعة الأرض والحاكمين.

ب–أسس قيام الدول: يتفق علماء السياسة على أن الدولة تقوم على ثلاثة أسس، إذا ما توفرت نستطيع أن نطلق على التجمع البشري الذي يقوم على هذه الأسس مصطلح الدولة، وهذه الأسس هي الشعب والإقليم والتنظيم السياسي الذي يتضمن وجود الحكام والمحكومين.

–الشعب: الشعب هو عبارة عن مجموعة من الناس يعيشون معا، أي في دولة معينة وهم عادة خليط من الناس منهم المواطنين أصحاب البلاد ومنهم الأجانب الذين لا ينتمون إلى نفس البلد، وفي العادة يطلق على السكان من أصحاب البلد فقط لفظ أو مصطلح الشعب، والرغبة في الحياة المشتركة هي أساس تكون الشعب، وقد تجتمع معها بعض العناصر الاخرى كوحدة الأصل واللغة والعادات والتقاليد والجوار، حيث قد تأتي هذه العناصر وقد لا تأتي فليس هناك شرط لاجتماعها جميعا في مجموعة من الناس لكي يكونو شعبا.

–**الأرض (الإقليم)**: إن رقعة الأرض ذات الحدود هي العنصر الثاني من عناصر أو أسس تكوين الدولة، فمثلا إذا فقدت دولة من إقليمها، أو إذا انضمت أو أصبح إقليمها جزء من إقليم أو أرض دولة أخرى، لا تصبح دولة كاملة الأسس ولا يصلح أن نطلق عليها مصطلح "**دولة** " بما يعنيه في الواقع، ولا تعتبر وحدة الأرض أو الإقليم أي الاتصال الطبيعي البري شرطا لقيام الدولة.

–الحكومة: تعتبر الحكومة أي الهيئة الحاكمة أو مجموعة الأفراد التي تتولى الحكم هي الهيئة المشرفة على أحوال الشعب وتنظيم شؤونه وعلاقاته، فضلا عن قيامها بإدارة الإقليم واستغلال الموارد الطبيعية والصناعية الخاصة به، وذلك لصالح المواطنين على حد سواء، فضلا عن مسؤوليتها توفير وسائل الحماية والأمن ورد العدوان الخارجي عن أراضي الإقليم وشعبه.

5–نظريات العقد الاجتماعي:

ظهرت نظريات كثيرة تناولت موضوع نشأة الدولة بالدراسة والتحليل ولكل منها وجهة نظر تتمسك بها مستندة إلى فكرة معينة أو مبدأ معين، كالنظريات الدينية، والنظريات ذات الطابع العلمي، والنظريات التعاقدية، حيث تقف نظرته العقد الاجتماعي في مقدمة النظريات الخاصة بنشأة الدولة من وجهة نظر كثير من كتاب وفلاسفة الفكر السياسي، بل أنهم يرجعون نمو التنظيم السياسي الحديث وسيادة مبادئ الديمقراطية الحديثة إلى هذه النظرية.

تقوم نظرية العقد الاجتماعي من حيث المبدأ على افتراضين، الأول هو ما يذكر أو يتناول حالة الفطرة الأولى والثاني يدور حول فكرة العقد سواء كان هذا العقد اجتماعي أو سياسي يتضح عن طريقة تكون المجتمع السياسي ونشأته ويفترض أصحاب هذه النظرية أن حالة الفطرة هي حالة سابقة عن تكوين المجتمع السياسي ويعتبر القانون الطبيعي هو الذي يقوم بعملية تنظيم المجتمع في هذه المرحلة ، أما العقد الاجتماعي فقد تعددت وتباينت الآراء حوله، فمنهم من اعتبره حقيقة تاريخية يفسر الكتاب عن طريقها نشأة المجتمعات، ومنهم من يعتبره عقدا أو اتفاقا نشأ بين الحكام والمحكومين، فضلا عن اعتباره أساسا ملائما لما يجب أن تكون عليه العلاقة بين الحاكم والمحكومين